العقر لا بد من التزام جواز كونه غير اللام اذ لا وجه لمنع ابا فيهما او
عليهما على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل الاسم
شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين
والنون للشبه به قوله او مضارعه جوز البغداديون ترك تنوينه
حملا له في هذا على المضاف كما حمل عليه في الاعراب وخرج ابن
هشام على قولهم حديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت
قال الدماميني ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين
لتنوينه ايضا بجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف اي
لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية وكذا القول في ولا
معطي لما منعت قوله واما الرافع له فعاملها بمحذوف
اي اما الرفع فلا خلاف فيه واما الرافع الخ قوله فمذهب
الاخفش الخ دليله ان ما استحقت به العمل باق والتركيب
لا يبطله قوله لا خلاف بين البصريين اذ الكوفيون لانه
لا يعملونها بالرفع ان للخبر فلا اولى لذلك افاده الدماميني قوله
ومذهب سيبويه انه مرفوع الخ مقتضاه انه مرفوع بالمبتدا قبل
دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ وفي التصريح
ان العامل فيه الرفع لا مع اسمها لان موضعهما رفع بالابتدا
عند سيبويه والذي يتجه كما اشار اليه سم حمل عبارة التصريح
ونحوها على التسمح وان العامل في الحقيقة هو النكرة فقط
التي هي المبتدا قبل دخول الناسخ لكن لما كانت لا كالجزء منها
نسبوا ذلك الى المجموع تسمحا وبه يندفع الاستشكال
بانه لو كانت لا مع اسمها في محل رفع مبتدا لزم ان المخبر عنه
بالخبر مجموعهما فلا يكون النفي متسلطا على الخبر فيكون معنى

٧

٧٩

لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مرادا وورد ان المبتدا لا يكون مجموع
اسم وحرف غير سابك فان قلت كون النكرة مبتدا زال بدخول
الناسخ فهي الان ليست مبتدا فلا ترفع الخبر قلت يجاب بما ذكره
المص في شرح تسهيله وشرح كافيته ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ
عمل الابتدا لفظا وتقديرا بل هو باق تقديرا قال ولهذا اتبعنا
اسمها رفعا باعتبار محله ولم تفعل ذلك في اسم ان لقوتها
ونسخها عمل الابتدا لفظا ومحلا فتلخص ان ما في الشرح هو
التحقيق وان ما خالفه ينبغي ارجاعه اليه بالتاويل هذا
وقد وجه سيبويه عدم عمل لا في الخبر بضعف شبهها بان حالة
التركيب لانها صارت كجزء كلمة وانما عملت في الاسم لقربه وقال
في المغني الذي عندي ان سيبويه يرى ان المركبة لا تعمل في
الاسم ايضا لان جزء الشيء لا يعمل واما لا رجل ظريفا بالنصب فانه
عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اهـ اي ان النصب بالتبعية على
اللفظ كما ان الرفع في الفاضل كذلك قال في شرح الجامع ويظهر اثر
الخلاف بين الاخفش وسيبويه في نحو لا رجل ولا امراة قائمان
فعلى قول الاخفش يمتنع لما فيه من اعمال عاملين لا الاولى ولا
الثانية في معمول واحد وعلى قول سيبويه يجوز لان العامل
واحد اهـ بايضاح وسيأتي عنده كلام على قول الناظم او مركبا ما يرده
قوله تقدم خبرها ولو ظرفا او جارا او مجرورا وكذا معمول خبرها
وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الاقرب عندي نعم ويرشحه
قوله تعز فلا الغير بالعطف متعينا بحاله فتحا ظاهرا او مقدرا
كما في المبني او على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا
وفي قوله فاتحا قصور مع شمول ما سيشير اليه لعدم شموله المثنى والجمع

وهو ان العامل هو المجموع لا كل واحد على حدته اهـ قوله عاملين لئلا يلزم تسلط عاملين على معمول واحد